

كلمة سعادة المدير العام

الملتقى الدولي لآفاق الاستثمار " الدورة الثالثة "

الرياض - المملكة العربية السعودية

محور: التجارة الخارجية ومعدلات النمو باقتصاديات دول المنطقة في ظل الأزمة المالية العالمية



27 أبريل 2009

مقدمة

واجهت اقتصاديات العالم منذ صيف 2008 أزمة مالية عاتية بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت أثارها لمختلف دول العالم. وترجع بذور الأزمة إلى الاختلال في نمو الأصول المالية وخاصة أدوات الدين بما يجاوز حاجة الاقتصاد العيني، حيث ساعدت التطورات التكنولوجية المعاصرة في ثورة المعلومات والاتصالات على بزوغ ثورة مالية أو ما يعبر عنها بالانفجار المالي، ولم يعرف العالم ترابطاً وتداخلاً بين مختلف الاقتصاديات كما يعرف اليوم.

وقد انتقلت الأزمة من القطاع المالي إلى قطاع الاقتصاد العيني، مما يعني أن العالم دخل أخطر أزمة مالية منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

وبالأمس القريب قد كان من المستغرب بلن نسمع أنه عند بلوغ معدل النمو في الصين أكثر من رقمين نعمل على تحجيم معدل النمو لأن ذلك وفقاً للأدبيات الاقتصادية الرواج الذي يبعه كساد يصعب الخروج منه بسهولة، لذا تحجيم النمو المتسارع أفضل من مصارعة الكساد الشرس.

واتخذت الأزمة أوجها متعددة منها ما ظهر بحده إلى العلن ومنها ما ستظهر معالته لاحقاً مع تطور وتشعب التداعيات. فالأزمة التي بدأت بالرهون العقارية في 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية أضيف إليها أزمة الائتمان المصحوبة بلفحدار مستويات السيولة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الاقتصادي، والتي تعد حالياً معضلة الاقتصاد الدولي الأساسية لأن الشريان الأساسي للنظام

الاقتصادي برمته هو الائتمان الذي يوفر القروض والسيولة للمشاريع الآنية والمستقبلية . وأمام حجم

الكارثة اتخذت السياسات الحكومية في الدول الكبرى منهجية مختلفة وانتقلت من السياسات

التقليدية إلى سياسات التدخل المباشر ، وفي مثل هذه الظروف يعمل الجميع على مبدأ

” توقع الأفضل ولكن استعد للأسوأ” ويتم وضع سياربوهات احترازية تُخذ الجانب التشاؤمي على

مستوى واضعي السياسات والتفاؤل على مستوى الرأي العام لنشر الثقافة الايجابية.

وسوف تؤدي الأزمة الحالية إلى إعادة تقييم و مراجعة كثير من الممارسات المالية والاقتصادية التي

اعتبرت لفترة طويلة من المسلمات كالممارسات المصرفية و التمويلية ودرجة تحرير الأنشطة المالية

والاقتصادية .

وتحركت عديد من المؤسسات الدولية ذات الصلة بالشأن الاقتصادي ك صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي لمواجهة الأزمة وإصدار التوقعات بشأن معدلات النمو والتي آخرها تقييم أعده صندوق النقد

الدولي للربع الأول من عام 2009 والذي توقع انكماش النشاط الاقتصادي العالمي بما يتراوح

0.05% إلى 1% في عام 2009 وبعد أول انكماش منذ 60 عاما أي منذ الحرب العالمية الثانية .

ولكن من الأمور الجيدة أن توقعات الصندوق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي حدوث تباطؤ

في النمو، ولكن بدرجة أكثر اعتدالاً منها في المناطق الأخرى.

وبطبيعة الحال فلن هذه الأزمة لم تترك الدول العربية دون تأثير ، فلن تداعياتها لا بد وأن تطل

المنطقة وخاصة الاقتصاديات الخليجية التي تعد من أكثر الاقتصاديات انفتاحا على الاقتصاد الدولي

لكون التعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخليجي ، لذا ليس من المستغرب أن الاقتصاديات الخليجية تتأثر بدرجة كبيرة بما يجري على الصعيد العالمي بل في رأينا أنه دليل على صحة إتباع الاقتصاديات الخليجية سياسة الباب المفتوح أمام التجارة الخارجية والاستثمارات وكافة القطاعات الاقتصادية.

ولقد علمت الاقتصاديات الخليجية أن تحرير التجارة الخارجية هو أحد القنوات الهامة لاكتساب الخبرات والمهارات والحصول على التقنيات الحديثة وأن التمترس خلف أسوار الحماية التجارية هو بمثابة إعلان الانسحاب من المشاركة في المكاسب .

ولعل من مكامن القوة هو مواجهة دول مجلس التعاون الأزمة لسوق خليجية مشتركة ، وكمنطقة اقتصادية واحدة ، وأنه علي الرغم من الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة فإين اقتصاديات دول المجلس تتمتع بنمو ملحوظ وملاءة عالية نتيجة الفوائض المالية التي حققتها خلال السنوات الخمس الماضية مما يجعلها في وضع جيد في التعامل مع الأزمة. لكن وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي للدول المصدرة للنفط أن انخفاض الإيرادات النفطية وتخفيض إنتاج النفط سيؤديان إلى إبقاء معدل النمو المحلي الإجمالي عند مستوي 2.9% هابطاً من 4.5% وذلك في عام 2009 .

ماذا عن دولة الامارات العربية المتحدة؟

تأتي الأزمة المالية وقد قطع الاقتصاد الإماراتي عدة خطوات هامة علي صعيد التنمية

الاقتصادية ، لكون الدولة لاتسعى إلى تحقيق النمو فقط، بل النمو المؤدي إلى التنمية المستدامة.

ويعد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر اقتصاديات المنطقة تنافسية فقد حقق نمواً بلغ

7.4% في عام 2008 كما توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد معدلات نمو ايجابية خلال

عام 2009 تصل إلى 3% بينما يتوقع ألا يزيد نمو الاقتصاد العالمي عن 0.5% .

وتحظي الإمارات بثقة كبيرة من قبل المجتمع الاقتصادي العالمي ، وتعتبر حالة متميزة بين دول

العالم فقد تقدمت 6 درجات على مؤشر التنافسية المعتمد من قبل منتدى دافوس الاقتصادي لعام

2008-2009. علاوة على تمتع البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الدولة بموقف مالي قوي إذ

أن 75% من الودائع يملكها مواطنون. وتوجه الحكومة الجزء الأكبر من استثماراتها نحو الداخل كما

أن استثماراتها الخارجية مأمونة وتهدف إلى أرباح طويلة الأجل.

ونظراً للرؤية الحكيمة لقيادات الدولة ، وإيمانها بدور التجارة الخارجية ودرجة حساسية القطاع

للمتغيرات والصدمات الدولية ، فقد تم إنشاء وزارة مستقلة للتجارة الخارجية تقوم على مجموعة من

الأهداف الإستراتيجية كزيادة تنافسية الدولة التجارية في الأسواق الدولية والإقليمية، وإتباع سياسة

تجارية خارجية تواكب تطورات التجارة العالمية وتخدم المصالح الاقتصادية للدولة. ومثلما هو

معروف في أدبيات النظرية الاقتصادية أنه توجد علاقة طردية بين تأثير الاقتصاديات المحلية

بالمخيرات الدولية كلما زادت نسبة الانفتاح ، فقد بلغت نسبة التجارة الخارجية للنتاج المحلي للدولة في عام 2007 نحو 157.7٪ وفي هذا الصدد فقد كلفت وزارة التجارة الخارجية أحد بيوت الخبرة العالمية لإعداد دراسة حول الآثار الاقتصادية المحتملة للأزمة المالية العالمية على اقتصاد دولة الإمارات العربية مع التركيز على قطاع التجارة الخارجية ، وبيان اثر الأزمة على الشركاء التجاريين الأساسيين والطلب المحتمل على صادرات الدولة .

وبفضل الدروس التي تم تعلمها من الماضي تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة تجارية هادفة إلى زيادة وتنوع الصادرات الإماراتية غير النفطية، وتقليل الاعتماد على النفط ونأخذ بعين الاعتبار التدرج في فتح بعض القطاعات ذات الحساسية بالنسبة لاقتصاد الدولة بما يعزز قدرة تنافسية هذه القطاعات، ومن جانب آخر القدرة على الاندماج بالسوق العالمي، والقدرة التنافسية مع المنافس الأجنبي. وفي سبيل ذلك قامت بالدخول لمعظم أسواق العالم، حيث تشير البيانات أن عدد أسواق التصدير لمنتجات الدولة بلغ 176 سوق في عام 2007.

وبشهادة المنظمات الدولية المتخصصة منها على سبيل المثال : منظمة التجارة العالمية

World Trade Organization التي أصدرت مؤخراً تقريرها السنوي حول إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2008 الذي أوضح بتحليل بياناته تنوع الهيكل التصديري لدولة الإمارات العربية المتحدة، وزيادة نسبة مساهمة الصادرات غير البترولية.

ومن المحاور الهامة في تفادي الازمة المالية الحالية تعزيز التجارة البينية مع دول مجلس التعاون

الخليجي وتشير الأرقام أن حجم التجارة الخارجية مع دول المجلس بلغ 40.4 مليار درهم في عام 2007 بمعدل نمو 12٪ مقارنة بعام 2006 ، وتجدر الإشارة أن معظم دول المجلس احتلت مراكز ضمن أكبر عشرة شركاء تجاريين للدولة فمثلا خلال عام 2007 جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثامن بالنسبة لحجم التجارة الخارجية للدولة متقدمة على كل من الصين وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بالنسبة لصادرات الدولة فجاءت كل من قطر والكويت والمملكة العربية السعودية في المراكز الأولى بعد الهند. وفي نفس الصدد فقد ارتفع حجم التجارة الخارجية مع الدول العربية إلى 32.3 مليار درهم في عام 2007 مقارنة 28.7 مليار درهم في عام 2006 بنسبة نمو 13٪.

وعلى المستوى الإجمالي يكمن سرد مجموعة من المقترحات للخروج من الأزمة لتدنيه مخاطرها وتعظيم الاستفادة

منها كالتالي:

- يقترح إنشاء آلية خليجية مشتركة لمواجهة مثل هذا النوع من الأزمات، خاصة بناء نظام للإنذار

المبكر في قطاع التجارة الخارجية. **Early warning systems**

- تعزيز وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تنمية الصناعات الخليجية التي تؤدي إلى التكامل والتشابك في السلاسل الإنتاجية والعناقيد الصناعية بين دول الخليج لتفعيل دور القطاع الصناعي، والصناعات القائمة على النفط والغاز كصناعات الألمونيوم ومنتجاته المختلفة والبتروكيماويات والصناعات المعدنية الأساسية كالحديد والصلب والكابلات والألياف الضوئية

نحو توفير الأرضية الصليقة لفتح القنوات الاستثمارية بمختلف أشكالها وتنوع الصادرات

لتحقيق تقليل الاعتماد على الخارج وزيادة نفاذية الصادرات البيئية.

- إنشاء مراكز لتنمية وترويج الصادرات لتنشيط التجارة الخارجية، وزيادة قدرتها التنافسية مع الاهتمام بفتح الأسواق غير التقليدية، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في العملية التصديرية كشريك أساسي.
- الحفاظ على انفتاح الأسواق وتجنب سياسات الحمائية، وتحويل الأزمة الى فرصة للاستثمار في البنية التحتية للبحارة والتبادل التجاري واتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل التبادل التجاري والحفاظ علي إتاحة التسهيلات الائتمانية.
- الاهتمام بتطوير العلاقات مع الدول النامية بشكل عام ، والدول الآسيوية بشكل خاص وذلك من خلال تزايد وتنامي الطلب الآسيوي على النفط ومنتجات البتر وكيمياويات والألمونيوم .

وأخيراً توجد جوانب ايجابية للأزمة:

- تفسح الأزمة المجال أمام فرص جديدة لتوفير وخفض التكاليف ورفع الإنتاجية وعودة رأس المال ليلعب دوره الإنتاجي ، والبعد عن العائد الربعي المعتمد على المضاربات .
- عودة دور المصارف كوسيط بين المدخرين والمستثمرين.
- أهمية الاقتصاد المعرفي لكونه من أساسيات الاقتصاد الحديث.
- التخطيط للمستقبل والانفتاح في ظل قيود ومراقبة من خلال إجراءات علي ارض الواقع.
- يوجد اعتراف متزايد بلأن النظام المالي العالمي يحتاج إلى إعادة بناء لكي يتواءم مع التطورات الحديثة التي طرأت علي المؤسسات والآليات المالية في ظل العولمة.